قضية التخلف والتنمية فى علم الاجتماع
رؤية نقـــدية

دكتور محمود الكردى (*)

مقدمـــــة :

لعل موضوعا لم يشـغل بال علماء الاجتماع المعاصرين ـــ على اختلاف تخصصاتهم ، وتنوع اهتماماتهم ، وتباين ايديولوجياتهم ـــ قدر ما شغلهم موضوع « التخلف ، والتنمية » .

فقد وجد فيه كل منهم مجالا رحبا يمس بصورة مباشرة ، او غـــير مباشرة ، دائرة اهتمامه ، ويثرى ـــ بطبيعة الحال ـــ نطاق التخصص الذى فيه يبحث .

وقد توافرت هذه « الأرضية المشتركة » نتيجة طبيعة الموضـــوع ، وخصائصه . فرغم تعدد الرؤى لقضية التخلف والتنمية ، وتباينها ـــ بل وتناقضها احيانا ـــ الا انها مسألة تلح على كل دارس متخصص فى العلوم الاجتماعية بعامة ، وكل باحث فى فرع من فروع علم الاجتماع بخاصة . فهى قضية المجتمع ككل ، فى ضوئها يتعرف على تاريخه السسيو اقتصادى ، ومن خلالها تناقش امكاناته المادية الحالية ، والمستقبلة ، وبواسطتها تتناول كل الانســـاق الاجتماعية : تربويـــة ، وقرابية ، وقانونيـــة من ناحية ، وفيزيقية ، وايكولوجية ، واقتصادية من ناحية أخرى ، فضلا عن تعرضها لدراسة الانماط المجتمعية الكبرى : الريفية ، والحضرية ، والبدوية .

ومن هنا تولد اهتمامنا بدراسة هذه القضية من حيث علاقتها بعلم الاجتماع ، وفحص هذه العلاقة ذاتها ، سعيا وراء التعرف على سلبياتها ، وايجابياتها ، وبحثا عن الدور الحقيقى الذى لعبه علم الاجتماع ـــ ولايزال ـــ فى قضية التخلف على وجـــه التحـــديد ، وما اذا كان يسعى مخلصا الى مناهضتها ، أو أنه يعمل جاهـــدا على تكريسها ، أو أنه لم يزل يتخبط بين هذا وذاك منساقا بجهالة أحيانا ، أو متعمدا التضليل أحيانا أخرى .

ولمناقشـة هذه المسألة نبدأها بتحليل المنظور التاريخى ـــ الجغرافى

(*) استاذ مساعد بقسم الاجتماع بكلية الآداب ـــ جامعة القاهرة .

لمفهومى : التخلف ، والتنمية ، ثم نستوضح الجوانب السسيو اقتصادية لاهتمامات العلوم الاجتماعية عموما بهذه المسألة . وفى النقطة الرئيسية الثالثة نناقش قضية التخلف فى علم الاجتماع بين التأثير الايديولوجى ، والتحليل الموضوعى ، ثم نعرض للاتجاهات المحدثة فى علم الاجتماع لفهم هذا الموضوع ، ونخصص النقطة الخامسة لتناول وضع علم الاجتماع فى بلدان العالم الثالث ومدى تأثره بهذه القضية ، ونستهدف أخيرا تقويم وضع دراسات التخلف والتنمية فى علم الاجتماع فى مصر ، وفى الخاتمة نعرض للخطوات المستقبلية لدراسات التخلف والتنمية فى مصر . وشىء من التفصيل نتعرض فيما يلي لمعالجة كل من هذه النقاط .

أولا : المنظور التاريخى ــ الجغرافى لمفهومى : التخلف ، والتنمية :

لانقصد من التحليل التاريخى ــ الجغرافى للمفهومات الواردة فى تراث هذه القضية ، أن نبحث عن أصولها اللغوية ، أو دلالاتها اللفظية ، أو ظلال معانيها وما الى ذلك ... فهذا تورط لانسعى اليه بطبيعة الحال ، فوق انه لايدخل أصلا فى مستهدفات موضوعنا . وانما تحدد متصدنا من ذلك فى « تنقية المفهوم » الذى صار فى وقت من الأوقات كأنه ــ وفى حد ذاته ــ أحد مكونات المشكلة ، وأبرز عناصرها . فقد أصاب المفاهيم المتواترة فى هذه القضية ــ وبخاصة مفهومى : التخلف ، والتنمية ــ خلط واضح ، وتشويش لم ينجم فقط عن خطأ فى التناول ، أو جهالة فى المعالجة ، وانما تم فى كثير من الأحيان عن قصد ، وتعمد (١) .

ولعل المنظور « التاريخى ــ الجغرافى » لهذين المفهومين ، يكشف عن الأطر الواقعية لهما ، ويسهم بشكل مباشر فى تقديم التفسيرات المنطقية المتسقة مع واقع المجتمعات التى تعانى من هذه الظاهرة . ومخطىء من يفصل بين هذين المفهومين فيتناول كلا منهما على حده ، فهما فى الواقع « قضية واحدة » ذات بعدين ، ومن ثم ينبغى دراستها على ذات المستوى من التناول .

لو اردنا تحليلا تاريخيا لهذا المفهوم ، فاننا بالضرورة سنتطرق الى تاريخ تكون مناطق التخلف فى العالم ، فذلك بعد رئيسى يكشف عن الأسباب الحقيقية للتخلف ، كما يحدد النتائج الواقعية له .

وقد ذخر تراث العلوم الاجتماعية بعامة ، وعلم الاجتماع العربى بخاصة ، بتأويلات تؤكد الظاهرة ، وتكرسها ، واشاروا — صراحة ، أو خفية — بأن التخلف انما هو تخلف عنهم ، بل قد غالى البعض بأنه تخلف عن الحضارة الأوربية ، ولم يخجل البعض الآخر حين حددها فى حضارة غرب أوروبا فقط !

وحتى نتعرف على الأصول التى استند اليها مفهوم التخلف حتى صار مفهوما مستقرا ، ينبغى أن نبحث فى الأساس التاريخى لتكون مناطق التخلف فى العالم ، فمن خلالها تكون المفهوم ، وتبلور . ويمكننا أن نميز فى هذا الصدد بين فترتين تاريخيتين :

الأولى : تبدأ مع القرن السادس عشر وتمتد أكثر من ثلاثة قرون (حتى بدايات القرن التاسع عشر) وقد تميزت هذه الفترة بسيطرة شبه كاملة للأوربيين على محيطات العالم ، وبحاره ، ومضايقة .

ورغم أن هذه الفترة الطويلة سببا لم تسجل تفوقا تكنولوجيا واضحا — مثلما حدث بعد ذلك — الا أن انشطة الابحار ، والصيد ، وتجارة العبيد قد ازدادت نموا ، ولعبت دورا فعالا فى فرض أنماط جديدة للسيطرة ، وتنوع اشكال الاستغلال وصوره .

وبينما لم يجد الأوربيون أية صعوبة فى توسعهم داخل قارة اسيا ، كانت المقاومة الوحيدة التى واجهوها فى قارة أفريقيا متمثلة فى تلك الأمراض المهلكة التى كانت تتعقبهم ، وتقضى عليهم أثناء غاراتهم ، وفتوحاتهم (٢) .

وكان اسلوب التجارة عموما — وتجارة العبيد خصوصا — هو المجال الذى استطاعت به الدول الأوربية آنذاك (وعلى راسها بريطانيا ، وفرنسا ، وهولندا) أن تفرض سيطرتها على شعوب العالم . ففوق العائد المادى الهائل الذى حققته تجارة العبيد مثلا فى ذاك الوقت متمثلا فى استخدام أولئك العبيد فى انتاج الحاصلات الزراعية (وبخاصة فى أمريكا فى غضون القرن الثامن عشر) ، كان هناك ما هو أهم من ذلك ، فقد احدث القهر النفسى ، والاجتماعى والاقتصادى الذى تعرض له العبيد تاثيرات خطيرة وبعيدة المدى لم يزل يعانى من آثارها ابناء الدول المتخلفة حتى اليوم .

ويمكن القول بان فترة التوسع الاوربى — والتى امتدت حتى بدايات القرن التاسع عشر — قد اتخذت مجالا آخر وذلك بتحقيق سيطرة الجنس الأبيض على أمريكا ، وحظر تجارة العبيد .

اما الفترة **الثانية** : فقد بدات تقريبا من منتصف القرن التاسع عشر واستمرت حتى عام ١٩٦٠ وكانت بدايتها شاهدة على وقوع كل مناطق قارات : آسيا ، وأفريقيا ، وأمريكا اللاتينية (تقريبا) تحت حكم الدول الاستعمارية . وتبع ذلك ظهور المبتكرات التكنولوجية الحديثة التى شهدها القرن التاسع عشر (وبخاصة اختراع آلة الاحتراق الداخلى) . كما لعبت الاكتشافات الطبية الرائدة — وأبرزها « الكينين » — دورا حيويا فى جعل الاوربيين قادرين على البقاء أحياء رغم ضغوط الامراض الوبائية المهلكة فى مستعمراتهم المنتشرة فى قارتى : آسيا ، وأفريقيا .

وكانت السنوات الفاصلة بين الحربين العالميتين (١٤ — ١٩١٨ ، ٣٩ — ١٩٤٥) فرصة لظهور أنماط من التغيرات يمكن تلخيصها فى اثنين :

— كان النمط الأول متمثلا فى زيادة تبعية تلك الشعوب للدول المسيطرة عليها ، وبخاصة نتيجة وعود الأخيرة للأولى دائما بمنحها حريتها واستقلالها بعد انتهاء الحرب ، اذا ماهى مدت اليها يد المعونة .

— أما النمط الثانى فقد كان واضحا فى ظهور حركات المقاومة داخل تلك المستعمرات . ورغم انها كانت فى جوهرها ضعيفة ، واحيانا متخاذلة ، الا أن نموها المتزايد قد أقلق كثيرا من تلك الدول . وعلى سبيل المثال فقد استطاعت الهند بحركات المقاومة المشتعلة فيها ان تحصل على استقلالها فى عام ١٩٤٣ وتبعتها بعد ذلك معظم الأجزاء الأخرى التى كانت محتلة فى آسيا . ومحق — فى الواقع — من اطلق على عام ١٩٦٠ تعبير « عام أفريقيا » اذ أن ذلك العام — وقبله بقليل ، وبعده أيضا — قد شهد حصول مجتمعات كثيرة فى افريقيا على استقلالها (برغم تفاوت درجات الاستقلال ، واشكاله) .

ويتيح لنا التحليل التاريخى السالف فرصة التعرف على البدايات الأولى لفكرة استغلال مجتمع لآخر وكيف أن ظروف كل منهما تؤهل لذلك ، وتشجعه . فمن رغبة عارمة فى السيطرة ، والاستغلال ، وامتلاك وسائل ذلك : مادية كانت أو فكرية (أو الاثنين معا) بالنسبة للطرف الأول . . .

الى جهالة مطلقة بأبسط قواعد الحقوق الانسانية مع امراض فتاكة لا يعرفون لها علاجا ، فضلا عن فقر يرزحون فيه ذلك فيما يتعلق بالطرف الثانى .. وعلاقة كهذه لابد أن تؤدى — ليس فى القرن الخامس عشر ، أو التاسع عشر فقط ، بل وفى القرن الحالى ، وما يليه — الى المظاهر سالفة الذكر وذلك اذا ماتوافرت مقوماتها .

وقد كان واضحا بجلاء أن تكون مناطق التخلف فى العالم قد سار مواكبا لحركة الاستعمار العالمى ، ومتزامنا معها .

اما المنظور الجغرافى لمفهوم التخلف فقد استبان من خلال كثير من الدراسات التى تقع فى نطاق الجغرافيا ، او فى مجال الايكولوجيا البشرية ، وتحاول ايجاد صلة أو علاقة بين الموقع الجغرافى للمجتمعات ، وبين درجة تخلفها ، أو تقدمها .

ولعل نظرية « الحتمية الجغرافية » Geographic Determinism هى الموجزة لمثل هذه الفكرة ، والمفسرة لتلك العلاقة . فهى ترى أن المناخ Climate هو السبب الرئيسى للتخلف ، وان نشاط الانسان مرتبط بذلك فحينما يكون المناخ معتدلا ، أو متقلبا (مائلا نحو البرودة النسبية) فان ذلك يزيد من كمية غاز (الأوزون) Ozone الذين يعيشون فى المناطق الحارة — حيث تزيد نسبة الرطوبة فى الغالب — فى الهواء الذى يرفع من قدرة الانسان على بذل النشاط والجهد . أما فيتسمون بقدرة اقل على العمل ومن ثم تنخفض معدلات انتاجيتهم ، وينعكس ذلك على مستوياتهم الاقتصادية والاجتماعية .

ولم تقف افتراضات النظرية عند هذا الحد ، بل حاولت أيضا ان تقسم مجتمعات العالم الى اقسام ترى بعضها متقدما ، والآخر متخلفا وذلك على أساس الوضع الجغرافى لها . حتى انها ذهبت الى حد أبعد من ذلك بأن اعتبرت الجهات الاصلية الأربع هى المحاور المحددة لفكرة « التقدم — والتخلف » . وعلى ذلك — وتبعا لمضمون النظرية — فقد كان التقدم ، والنمو والرفاهية من نصيب جهتى الشمال ، والغرب الجغرافيين ، أما الجنوب ، والشرق فقد شاء قدرهما أن يكونا متخلفين (٢) !

واذا اردنا تحليلا موجزا لهذه الفكرة ، فانها فوق مجافاتها المنطق العلمى ، لاتطابق الواقع استقراءا للتاريخ . فالمدنيات الأولى لم تنشأ فى المناطق المعتدلة ، أو المائلة نحو البرودة — كما تدعى النظرية — ولكنها

ظهرت فى الشرقين الأدنى والأسط ، وفى بعض مناطق البحر المتوسط .

ومما يؤكد فساد المزاعم التى انبنت عليها هذه النظرية ايضا ، أن الاوربيين انفسهم — وهم من صاغوها — قد اتوا الى هذه المناطق المتخلفة مناخا — كما يدعون — ومع ذلك قد نشطوا فى استغلالها ، وتعميرها دون أن يقف المناخ عقبة فى سبيل ذلك ، فما بال ابناء المنطقة انفسهم وهم قد تكيفوا مع مناخها ، وانماط المعيشة فيها .

ولا يعنى تحليل مفهوم التخلف فى ضوء منظور « تاريخى — جغرافى » ان ذلك كاف للتعرف على كل عناصره ومكوناته — فله فوق ذلك جوانب : سياسية ، واقتصادية ، واجتماعية ، وثقافية ، ونفسية — وانما كان التحليل من خلال هذا المنظور ضروريا كى نبدأ به تناول هذه القضية حيث يمكن بواسطته التعرف على الركائز العامة ، والدعائم الكلية لهذه الظاهرة .

وانطلاقا من ذلك يمكننا اقتراح تعريف لمفهوم التخلف نحاول جاهدين أن يمتد ليشمل تشخيص الظاهرة ، ثم تحديد عوامل تكونها ، وابراز اهم مؤشراتها ، وتوضيح آثارها .

« فالتخلف ظاهرة تصيب بعض المجتمعات ، وتعنى بطء الحركة فى تحقيق النمو الذاتى لها (وليس فى اللحاق بغيرها) . وهى تنبع أصلا من تأثيرات تفاعلية خارجة (وليست متأصلة فى كيان المجتمع بيولوجيا أو وراثيا) ، تتجسد فى : سوء استغلال الطاقات المادية الكامنة ، وضعف التركيب الاجتماعى والاطار الثقافى القائمين ، وعدم كفاية النظام السياسى فى تحقيق استقرار المجتمع . وتنجم عن هذه الحالة مشكلات تعترض الهيكل الاقتصادى (والتبعية اشهرها) ، وتخلخل البناء الاجتماعى — الثقافى (وتقليدية نسق القيم أوضحها) ، وتناوىء النظام السياسى (وفقدان التربية السياسية أظهرها) . »

ثانيا : التحليل السسيو اقتصادى لاهتمامات العلوم الاجتماعية بمسألة التخلف ، والتنمية :

رغم أن قضية التخلف والتنمية قد صارت موضوعا لاهتمام كافة صنوف المعرفة سواء بصورة مباشرة ، او غير مباشرة ؛ فان هناك علوما بعينها انشغلت بها انشغالا واضحا فأفردت لهـا مباحث خاصـة ، أو فروعا مستقلة .

واذا كانت العلوم الاجتماعية ـ بمعناها الشامل ـ قـد أخذت على عاتقها تمحيص هذه القضية وتحليلها ، فان بعض هذه العلوم قـد تبنى مسألة « التخلف ، والتنمية » واعتبرها موضوعا رئيسيا من بين موضوعات اهتمامه ، بل ان فروعا من هذه العلوم قد استقلت لتناقش موضوعاتها ، وتخصصت لتعالج قضاياها .

ونعتبر علوم : الاقتصاد ، والاجتماع ، والسياسة أمثلة واضحـة لهذه الفروع من العلوم الاجتماعية التى تولت مناقشة هذه القضية بشكل متسع ، ومتعمق فى ذات الوقت . وسعى كل علم من هذه العلوم الى دراسة نفس الموضوع ولكن من زاويته الخاصة ، ودائرة اهتمامه النوعية . فتولى مثلا علم الاقتصاد دراسـة المسألة الاقتصادية للتخلف والتنمية ؛ كمـا تولى علم الاجتماع معالجة الموضوع الاجتماعى لذات القضية ، وكذلك فعل علم السياسـة .

ولم يكن واردا فى الأذهان أن تعالج مسألة التخلف بشكل تجزيئى مفتت بحيث يتولى كل علم من هذه العلوم الثلاثة تناول القضية من زاويته الخاصة ، وانما كان الهدف أن تناقش القضية « ككل متكامل » من خلال هذه العلوم وغيرها . وتكون وظيفة كل علم محصورة فى تعميق كل بعـد او جانب ، بحيث يتكامل ذلك مع مايفعله علم آخر ، وثالث ، وهكذا ...

وحقيقة الأمر ، ان ذلك لم يحدث تماما فى تناول هذه المسألة ـ رغم ما فى ذلك من مخاطر ـ فلم تزل الموضوعات مجزأة مفتتة ، لايربط بينهـا رابط أو صلة ، وتتصل بالعلم الذى يعالجها أكثر من اتصالها بالقضية ذاتها .. ولذا جاء كثير من مباحثها غير متكامل ، وغير معبر ـ وهذا هـو الأهم ـ عن جوانب القضية التى هى متكاملة اصلا .

ورغم اهتمام العلوم الاجتماعية بدراسة مسألة التخلف والتنمية ،

الا ان هذا الاهتمام لم يسر بشكل متواز ، وانما تولت بعض فروعها اعطاء جرعة اكبر فى اتجاه دراسة هذه القضية .

ويقف علم الاقتصاد شاهدا على ذلك ، فقد استمرت مباحث هـذا العلم لفترة طويلة (تركزت بين الاربعينيات ، والستينيات من هذا القرن) تتناول قضية التخلف ، والتنمية من الوجهة الاقتصادية البحتة . فأفردت موضوعات عديدة ، سعى بعضها الى تشخيص الظاهرة ، وتولى بعض آخر تفسيرها ، فضـلا عن الموضوعات التى تخصصت فى رسـم الطرق واقتراح الأساليب لتجاوز التخلف ، وتخطيط التنمية .

ولم تكن الدراسات الأخرى المتصلة بموضوع التنمية — وبخاصـة الجوانب الاجتماعية ، والسياسية — غير جزء ملحق بالدراسات الاقتصادية وذلك استكمالا للموضوع ليس الا ، دون أن يكون لها مضمون واضح ، أو تستند الى تحليل يدعمها ، ويبرز اهميتها .

ولا نستطيع أن ندعى أن التناول القاصر لابعاد قضية التخلف والتنمية قـد جاء هكذا دون تعمـد ، أو قصد (أى انه كان نتيجة جهالة بالجوانب الحقيقية للقضية ، وأوزانها النسبية) ، وانما تم ذلك فى كثير من مواضعه فى التراث المتوافر — سواء كان غربى المصدر أو شرقية — بقصد وبتعمد وذلك بغرض ايهام الـدول المتخلفة بأن المسـألة لاتخرج عن بعـدها الاقتصادى المـادى ، وطالمـا انها — أى تلك الدول — تعانى من فقر مـادى (وقد يكون مظهريا ، وليس حقيقيا) فان فرصتها فى تحقيق النمو الذاتى لها ضئيلة ، ان لم تكن منعدمة .

ومن هنا كان التجاهل المتعمد للجوانب الاجتماعية ، والسياسيـة واردا فى تحليل عـذه القضية وذلك حتى لا تلتفت الـدول المتخلفـة الى أوضاعها المتصلة بهذه الجوانب وتسعى الى اصلاحها الأمر الذى يترتب عليه فقدان سيطرة الدول الاستعمارية — صاحبة ذلك التراث — على تلك المناطق المتخلفة من العالم حيث دأبت على استغلالها .

ولم يكن من قبيل المصادفة ان تبدأ الأبعاد الاجتماعية والسياسية لقضية التخلف والتنمية فى الظهور منذ بداية الستينيات ، فقد بدأت فى هذا

العقد موجة التحرر العالمى ــ وبخاصة فى افريقيا ــ الأمر الذى كشف الأهمية الحيوية لهذه الأبعاد .

كما أن هناك عاملا آخر كان له اهمية نسبية فى هذا الصدد ، ذلك أن منيت كثير من الخطط التنموية بدول العالم الثالث بالفشل الذريع ــ فى الستينيات والسبعينيات ــ نتيجة تركيزها فقط على الجوانب الاقتصادية واهمالها لما عداها من الجوانب . ولعل تجربة « بيرو » خير شاهد على ذلك (٤) .

ثالثا : قضية التخلف فى علم الاجتماع : بين التأثير الايديولوجى ، والتحليل الموضوعى :

مخطىء من يعتقد ان العلوم الاجتماعية يمكن لها أن تعالج قضاياها بمعزل عن اطار مجتمعى شامل يحدد هويتها ، ويوجه مسارها ، ويطرح حلولا لها . فهى ليست علوما جامدة يمكن أن تبحث معمليا دون الالتفات الى ما يجرى فى المجتمع ، وخارجه ، وانما هى قد نشأت اصلا لتعالج قضايا الانسان فى مجتمع بشرى شامل ، ثم فى مجتمع له خصوصياته المميزة ، وملامحه الفريدة .

واذا كان ذلك منطبقا على العلوم الاجتماعية بعامة ، فانه أكثر انطباقا على علوم : الاجتماع ، والاقتصاد ، والسياسة .

وعندما نتناول موقف علم الاجتماع من هذه القضية (حيث تقع دائرة بحثنا) يتبين بجلاء ان مسائل علم الاجتماع وقضاياه متأثرة لاريب ــ اردنا ذلك او لم نرد ــ بالايديولوجية السائدة فى المجتمع . وينبع هذا التأثير من طبيعة العلم ــ نقصد علم الاجتماع ــ ذاته ، فهو يبحث فى العلاقات الاجتماعية ، والظواهر المجتمعية السائدة ، وهذه العلاقات ، والظواهر لابد أن تسير منسجمة مع الاطار المجتمعى الشامل ، والا صار هناك خلل يتمثل فى حدوث هوة بين ما يدين به المجتمع من افكار ومعتقدات ، وما يحققه بالفعل من انجازات واعمال .

واذا كان علم الاجتماع بعامة يرتبط ارتباطا وثيقا بالايديولوجية السائدة فى المجتمع ، فان موضوعا مثل « التخلف ، والتنمية » يعد شديد

الارتباط بما ينتمى اليه المجتمع من ايديولوجية . ولعل السبب فى ذلك يرجع الى وجود موضوع مشترك يربط بين هذا ، وذاك ويتمثل ذلك فيما يسمى « بالعلاقات الدولية » International Relation ، وهو البحث الذى يهتم بتدارس الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية بين دول العالم مع ما يستتبع ذلك من تأثيرات ايجابية ، أو سلبية ، وما تتعرض له من تغيرات ، وما يمكن التنبؤ به من أوضاع مستقبلية لهذه العلاقات (٥) .

وقد تصطبغ كل موضوعات علم الاجتماع بصبغة ايديولوجية ، وقد يتأثر موضوع — أو أكثر — بها . ولعل موضوع « التخلف ، والتنمية » من أكثر الموضوعات التصاقا بها ، ويؤدى ذلك بطبيعة الحال الى ضرورة وضع تصور هذا الموضوع ، وتحليل عناصره ، وفحص مؤشراته اعتمادا على هذه الأيديولوجية .

وقد يعتقد البعض أن تأثر علم الاجتماع بعامة ، ومسألة « التخلف والتنمية » بخاصة ، بالايديولوجية السائدة فى المجتمع ، أمر يتعارض مع التحليل الموضوعى الواجب لهذه المسألة (٦) .

ورغم أن هذه قضية قد ثار حولها جدل لم ينته بعد ، الا اننا نعتقد أن التعارض فيما بينهما — أو التناقض كما يدعى البعض — هو أمر شكلى فرضته الانقسامات الشديدة بين المنتمين للأيديولوجيات المتباينة للدرجة التى حدت بهم أن يتصوروا بأن التأثر بالايديولوجية يقع فى طرف ، والتحليل الموضوعى يتخذ مكانا فى الطرف الآخر .

وخلاصة القول انه ليس هناك ثمة تعارض بين المجالين طالما أن الاختيار الأيديولوجى يتم بوعى وادراك كاملين ، ويسير بشكل يتوائم مع ظروف المجتمع : السياسية ، والاقتصادية ، والاجتماعية . الأمر الذى يؤدى بالضرورة الى انبثاق تحليل موضوعى للظاهرة موضوع الدراسة .

وحتى يتم التحليل الموضوعى لمسألة التخلف والتنمية وفق ماسبق — وبغض النظر عن الانتماء الايديولوجى — ينبغى أن تناقش — هذه المسألة — فى ضوء عديد من المتغيرات نذكر منها ما يلى :

١ — فحص الاطار الشامل لمناطق التخلف فى العالم :

طبيعى أن يلعب البعد التاريخى دورا هاما فى الكشف عن تكون

مناطق التخلف فى العالم ، فالتخلف حالة لم تظهر هكذا بين عشية وضحاها، وانما كان لها دائما اطار تاريخى يضمها وتفسر كل ظواهرها من خلاله .

وفى ضوء هذا الاطار التاريخى ـ الذى أمكن تحديده فيما سبق فى فترتين تاريخيتين متمايزتين ـ كانت حركة الاستعمار العالمى تلعب الدور البارز فى نشأة مناطق التخلف فى العالم ، وفى السيطرة عليها واستغلالها ، وكان نظام التجارة هو الأسلوب الذى تلجأ اليه الدول الاستعمارية فى فرض هذه السيطرة فضلا عن عمليتى : الانتاج ، والتسويق حيث سعت القوى الاستعمارية الى استغلال المواد الخام والمنتجات الزراعية للدول المتخلفة لاستخدامها فى عمليات التوسع الصناعى ، والانتاج الكبير القائمة فى دولهم المتقدمة .

ولاريب أن التراث الغربى ـ وبخاصة فى العلوم الاجتماعية ـ قد لعب دورا خطيرا فى التمهيد لفكرة التخلف ، واذكائها ، ونشرها وذلك لتكريسها وجعلها مقبولة ليس فقط فى دول العالم النامى ، وانما ايضا ـ وهذا هو الأخطر ـ فى الدول المتخلفة ذاتها .

٢ ـ تحليل الهيكل الاقتصادى :

اعتمدت دراسات عديدة على عناصر تقليدية فى تحليلها للهيكل الاقتصادى ـ سواء فى الدول المتقدمة او المتخلفة ـ ولعل اهمها متوسط الدخل الفردى (٧) . ورغم مايتسم به هذا المعيار من قصور ، ونقص ، الا انه المعيار الرئيسى فى الحكم على مدى تقدم المجتمع أو تخلفه . ويمكن أن يصير معبرا عن اوضاع المجتمع وكافيا للحكم عليه اذا ما اضيفت اليه معايير اخرى ومقاييس مثل : التغذية ، الملبس ، والمسكن ، والصحة العامة ، الطاقة ، النقل ، نسبة قاطنى المدن ، وسائل الاتصال العامة .

وهناك محاذير عديدة ترتبط باستخدام هذه المعايير لعل اهمها : التغييرات التى تطرأ على مستويات المعيشة حتى فى المجتمع الواحد خلال فترات متلاحقة ، فضلا عن اختلاف انماط الاستهلاك ، وتفاوت الاسعار . . . الخ .

٣ ـ دراسة التركيب الاجتماعى :

لانحتاج هنا لاثبات فعالية التركيب الاجتماعى فى نشأة التخلف ـ

فذلك أمر بديهى — وانما ستكون مناقشتنا لهذا العنصر محاولة لاجراء تحليل موضوعى متكامل يفسر علاقة علم الاجتماع بهذه الظاهرة . فالدول المتخلفة جميعا تعانى من خلل فى ابنيتها الاجتماعية ، ولا يبدو هذا الخلل بين عناصر البناء الاجتماعى فحسب فى كل مجتمع ، وانما أيضا بينه ككل من ناحية ، وبين بقية الجوانب المجتمعية من ناحية أخرى .

ويتمثل ذلك الخلل بوضوح فى التركيب الطبقى بها ، فيمكننا أن نميز فى كل مجتمع بسهولة ووضوح بين طبقتين متمايزتين : اقلية ضئيلة (قد لاتزيد عن ٥ ٪ من اجمالى السكان) مستمتعة بكل مصادر الثروة فى المجتمع ومسيطرة بالتالى ومستغلة لبقية افراده ، وأغلبية ساحقة (هى بقية النسبة) متدنية فى مستواها المعيشى ولا يحقق معظمها الحد الأدنى من المعيشة الآدمية وبخاصة من حيث : الغذاء ، والملبس ، والمسكن . والعلاقة القائمة بين هاتين الطبقتين تفصح عن نفسها — بطبيعة الحال — من خلال الهوة العميقة التى تفصلهما ، فالحوار الدائر بينهما يتحدد فى ضوء سيطرة واستغلال من طبقة ، وقهر وتبعية من أخرى (٨) .

٤ — التعرف على النظام السياسى :

لا شك أن استقرار الوضع السياسى فى مجتمع من المجتمعات يعد مؤشرا كافيا لاستقرار أوضاعه الأخرى وبخاصة الاقتصادية والاجتماعية . ولا يمكن أن تستقر أوضاع المجتمع سياسيا دون أن تتضح ملامح — ولو عامة — لاستراتيجية سياسية يسعى المجتمع من خلالها الى تحقيق أهدافه الكلية . كما أن المؤسسات السياسية — على اختلاف أشكالها — ينبغى أن تمارس دورا حقيقيا فى انجاز اغراض تلك الاستراتيجية المستهدفة . ولايمكن أن يتم كل ذلك فى غيبة عن مسألة الاعداد السياسى لأفراد المجتمع وتدريبهم على نوعية المشاركة السياسية المطلوبة .

٥ — تحليل التفاوتات بين البلدان المتخلفة ذاتها :

من الأخطاء الفادحة التى تقع فيها التصنيفات المختلفة للدول — حيث توضع عددا من الدول فى مجموعة واحدة اعتمادا على تشابهها فى بعض المتغيرات ، أو وقوعها فى مدى معين — أنها تتناسى ، أو تتجاهل التفاوتات — وأحيانا التناقضات — فيما بين دول كل مجموعة ، سواء كانت متقدمة ،

أو متخلفة . فالتفاوت (أو التباين أو الاختلاف) أمر بديهى يؤيده المنطق ، كما يفرضه الواقع فى الدول بعامة ؛ وفى المتخلفة منها بخاصة. ويتخذ التفاوت فيما بينها أشكالا عديدة لعل أوضحها الشكل الاقتصادى ، وذلك أمر يمكن ملاحظته بين الأفراد ، والطبقات ، والجماعات ، والاقاليم .. الخ.

ويمكننا أن نميز بين نمطين من التفاوتات : يتعلق الأول منهما بتلك التى يمكن ملاحظتها بين البلدان المتخلفة بعضها البعض ، بينما يرتبط الثانى بما يمكن رؤيته داخل المجتمع المتخلف ذاته من مظاهر للتباين والاختلاف بين فئاته وطبقاته .

٦ ــ ادراك خصوصية نماذج التخلف :

رغم أن الخصائص العامة للتخلف مشتركة ــ فى كثير من عناصرها ــ بين معظم بلدان العالم المتخلف ، الا أن هناك سمات خاصة تميز بعض المجتمعات بشكل يفرز مثل تلك التفاوتات التى سبق تناولها . ومن هنا كانت مسألة ادراك خصوصية التخلف فى كل مجتمع على حده أمرا حيويا ولازما تفرضه الاوضاع الواقعية لهذه المجتمعات .

ويفيد هذا الادراك ــ المفترض ــ فى اجراء تحليل موضوعى لظروف التخلف فى المجتمع من الوجهات التاريخية ، والحضارية ، والاقتصادية ، والاجتماعية ، والسياسية لهذا المجتمع بالذات دون التقيد بما تفرضه الاطر النظرية من خصائص عامة أو مشتركة (يمكن الاسترشاد بها فقط وليس تطبيقها كما وردت) . ويؤدى هذا بالتالى الى اقتراح سبل تجاوز التخلف بالمجتمع بنموذج **خاص ايضا** للتنمية لايكون مستوردا أو جاهزا للتطبيق على الدول المختلفة بعامة .

٧ ــ ضرورة التقويم الموضوعى لخبرات التنمية فى دول العالم الثالث :

تسير تجارب التنمية وخبراتها فى الدول المختلفة ــ التى تتلمس طريقها نحو النمو ــ فى غيبة شبه كاملة عن الاسس الموضوعية التى ينبغى أن توضع لمثل تلك الخبرات . وأول هذه الاسس يتمثل فى القيام بعمليات متابعة وتقويم مستمرة للكشف عن مدى النجاح الذى تكون

قد حققت . فبدون هذه العمليات تصير خطط التنمية بمثابة برامج مؤقتة ان اصابها النجاح مرة ، فان الفشل هو قرينها الدائم .

رابعا : الاتجاهات المحدثة فى علم الاجتماع لفهم موضوع التخلف ، والتنمية :

ان أحدا لايعلم تماما ، وعلى وجه الدقة ، ما اذا كان التراث الغربى فى كافة العلوم — وبخاصة الاجتماعية منها — هو الذى « مهد » لنشر التخلف كفكرة يتناقلها العلماء فى بحوثهم ، ويسعى الى مناقشتها الساسة فى لقاءاتهم ، ومؤتمراتهم ، كما تضع الحكومات حيالها الخطط التفصيلية وتقترح البرامج التنفيذية بشأنها .. أو ان ذلك التراث هو الذى « دعم » هذه الفكرة — بعد ان كانت قد نشأت بالفعل — وساهم فى بلورتها ، وتعديلها حتى صارت مقبولة للبعض . أو أنه — أى التراث — قد لعب دورا هنا وهناك على حد سواء .

وهناك عديد من النظريات التى قيلت فى تفسير ظاهرة التخلف بعضها كان تقليديا — عاما (مثل نظريات مراحل النمو الاقتصادى ، الحتمية الجغرافية ، الثنائية التكنولوجية والاجتماعية ، العوامل الاجتماعية — الثقافية) ، وبعضها تحليليا — جزئيا (الحلقة المفرغة ، القوة الدافعة ، الدفعة القوية ، النمو غير المتوازن) ، أو ان الآراء الواردة لم ترق الى مستوى النظرية فلا تزيد عن كونها اتجاهات ، وآراء متناثرة (مثل افكار كل من : كورنتس ، ميردال ، لوش ، هيجنز .. الخ) .

وبدون التعرض لتفصيلات مثل هذه النظريات والآراء ، فانه يمكن القول بأن ايا منها لم يعط تفسيرا واقعيا لظاهرة التخلف . وبصفة عامة يمكننا ابداء المآخذ التالية على مجموعة الآراء والنظريات التى قيلت فى تفسير ظاهرة التخلف (٩) :

١ — أن معظم تلك النظريات قد أسرف فى اطلاق الأحكام التى لاتستند الى دلائل واقعية . ويلحظ ذلك بوضوح فى مجموعة النظريات العامة (مراحل النمو ، والثنائية) .

٢ — أن التحيز الشديد ، والتعصب أحيانا واضحان أشد الوضوح وبخاصة فى نظرية الحتمية الجغرافية .

٣ ــ ان بعض النظريات قد وقعت فى شرك « النمذجة » Modelling (اى بناء النماذج) غير مكتفية بتصورها ، ودارستها ، وامكانية تطبيقها على بعض المجتمعات وفى ظروف خاصة ، وانما مناقشة ــ بعد صياغتها ــ الى تقديسها لدرجة العبادة (نظرية الثنائية التكنولوجية والاجتماعية) .

٤ ــ ان معظم النظريات ينقصها الخبرة المعتمدة على التحليل الامبريقى للمجتمعات ، فهى كلها تصورية ــ فلسفية تسعى الى اخضاع ظروف المجتمعات ــ شديدة التباين ــ الى مسار واحد .

٥ ــ ان مسألة الدوران الميكانيكى واضحة فى كثير من النظريات (وان كانت اكثر وضوحا فى نظرية الحلقة المفرغة) . وتتسم بأن تصور اصحابها يسير فى خطى منطقية تبدأ من نقطة ، وتتشابك مع أخرى ، لتصل الى ثالثة ، ورابعة ، .. ، وهكذا فليس بلازم أن تنتهى كما بدأت .

٦ ــ اتسم بعض الأفكار الواردة بسمة تنأى كثيرا عن الموضوعية ، بقدر ما تبتعد عن العلمية ذلك انها بدأت بالايمان بفكرة ما ، ثم التعصب لها والتحيز ، ثم محاولة ضغط مسألة التخلف فيها بشكل تعسفى غير منطقى .

ولاشك انه فى توافر بعض « نماذج » من التراث المتوافر فى علم الاجتماع ، مايساعد على فهم مسألة التخلف ، والتنمية من وجهة نظر هذا العلم .

ــ امدنا « ر . بندكس » Bendix بتحليل لمفهومات ثلاثة متوافرة فى استخدامها لبحث كثير من قضايا التخلف والتنمية وهى : « التصنيع » ، « التحديث » ، « التنمية » وذلك ضمن كتابة « بناء الامة . والمواطنة : دراسات فى نظامنا الاجتماعى المتغير (١٠) » .

- ويذهب فى تعريفه للتصنيع الى انه عبارة عن التغيرات الاقتصادية الناجمة عن التكنولوجيا .
- اما رؤيته للتحديث فتتحدد فى تلك التغيرات الاجتماعية ،والسياسية المصاحبة للتصنيع فى كثير من دول الحضارة الغربية (١١) .
- فى حين ان تعريفه للتنمية قد صيغ ــ كما يذهب ــ للاشارة الى التغيرات التى تولدت عن كلا المصطلحين السابقين .

ويسعى بندكس الى البحث عن « قـــوة دافعة » Momentum تؤثر فى أحداث الأمم ، وتسهم فى تنويع الأبنيه الاجتماعية القائمة ، بحيث يقود ذلك الى المرور فى مسارات التنمية ، حتى ولو ادى ذلك أن تمر المجتمعات بنفس التغيرات التكنولوجية التى سبقتها غيرها اليها .

وتمتلىء آراء بندكس بمآخذ عديدة ســـواء من حيث الاطار العـــام لفكرة ، او بالنسبة لتفصيلات العناصر التى وردت بدراسته .

فقد تشكك كثيرا فى قدرة المجتمعات الآخـــذة فى النمـــو على « بناء دولها » ، وهو ايضا لم يخف عدم ثقته بها من حيث هذا الجانب ، وان هذه الدول تحتاج **دائما** من يساعدها على تنمية مجتمعاتها . كما انه أخطأ خطأ فاحشا حينما حاول أن يضع شرطا محددا لنجاح الأمم (التى يطلق عليهـــا « الناهضة ») ويتحدد فى انه ينبغى أن تبذل جهودا مضنية لبناء **أممهـــا** مثل تلك الجهود التى بذلتها دول الحضارة الغربية فى القرنين الماضيين .

وكان تحديد « بندكس » للمفهومات الثلاثـــة السابقة ، قاصرا عن توضيح المعنى الحقيقى لكل منها ، وانما هـــو قد استقراه من خلال مجتمعه ، ودون أن يبذل جهدا فى التحليل .

وكانت السنوات العشر الأخيرة — على الأقل — خير شاهد عـــلى التغير الجذرى الذى اصاب الدراسات السسيولوجية فى مجـــال التخلف والتنمية . فقد ظهر عديد من الدراسات التى اهتمت بتناول هذه القضيـــة فى العالم ككل وفى مجتمعات العالم الثالث بصفة خاصة .

وتتبع أغلب هذه الدراسات وتعتمد على الفكر المـــاركسى المحـــدث Neo — Marxist حيث سعت الى تقديم تحليلات تتسق والواقع الفعلى لطبيعة المجتمعات المتخلفة ، والظروف التاريخية التى مرت بها والاســاليب التى اتبعتها الدول الأخرى لفرض سيطرتها وممارسة استغلالها .

واصبحت ظاهرة التخلف نتيجة ذات سمة ديناميكية متعددة الابعاد ، ولا تقوم الا من خلال تفاعل بين طرفين .

— ومن النماذج الشهيرة الممثلة لذلك الاتجاه تبرز الدراســـة التى قدمها « فوســـتر — كـــارتر » Foster — Carter وعنوانها : « الاتجـــاه الماركسى المحدث فى التنمية ، والتخلف (١٢) » .

ويتعرض فى هذه الدراسة الى مناقشة مفهومى : التنمية ، والتخلف فى ضـــوء مايراه من واقـــع العالم الثالث واعتمادا على الآراء المطروحة فى ذلك الاتجاه .

وكانت البداية التى أصر على أن تكون منطلقات لدراسته متمثلة فى ضرورة اقتناء اصـــول المفهومات الواردة فى هذه القضية التى تبدأ بالتحليل النقدى لكل النظريات « البرجوازية » التى أسهمت فى « تضليل » الأفهام عن جوهر تلك القضية وحقيقتها ، بل ينبغى أن تتطرق ـــ هـــذه الخطوة الأولى أيضا ـــ الى مناقشة كل « كلمة » تكون قد وردت لوصف «خصائص» البلاد المختلفة وسماتها .

وهناك أنصار لهذا الاتجاه نذكر منهم على سبيل المثال :

ـــ **« جالى »** Jalee حيث هاجم مكـرة « العالم الثالث » ذاتهـا واعتبرها من الأفكار الخبيثة ـــ وان لم تبد كذلك ـــ لتقسيم الـــدول الى « عوالم » متميزة ، ووضع فواصل بينها .

ـــ أمـــا **« بتلهايم »** Bettelheim فقد أشار فى كتاباته الى « الخداع » الذى يتميز به مفهوم التخلف وبخاصة عندما يصدر من قبل من هم أشـــد الناس حرصا على ابقائه ، وتدعيمه .

ـــ فى حين أن **« روديس »** Rhodes ينتقد بشـــدة ثنائية : « التقليدى ـــ الحديث » التى أصبحت شائعـــة الاستخدام دون فهم كامـــل لدى من يستخدمها ، وان كانت واضحة المقصد عند من أخرجها ، واذاعها .

ـــ على اننا نرى **« فرانك »** Frank (١٢) يثور ـــ فى كتاباته ـــ ثـــورة عارمة (تبلغ مداها عام ١٩٦٠) عندما هاجم بعنف مفهوم التخلف ، بل وتعدى النقد التقليدى للمفهوم الى تشبيه العلاقة بين الدول المتقدمة ، والأخرى المتخلفة بمن يشهر سلاحه دائما مهددا ، ومذكرا فى ذات الوقت « انا الذى جعلتك متخلفا ! I underdeveloped you » .

ويحدد الاتجاه المحدث مفهومى : التنمية والتخلف تحديدا ينبثق عن الاصول النظرية للاتجاه كما يتسق ـــ على حد تعبيرهم ـــ مع الواقع الفعلى للمجتمعات .

● فالتنمية فى نظرهم هى « التحول التقدمى ، والمتابع الذى يصيب مختلف

انماط الواقع الاجتماعى والاقتصادى للمجتمع » .

● أمـــا **التخلف** فيتصورونه على النقيض من ذلك فهو « الركود الـــذى تتعرض له كل جـــوانب المجتمع بشكل يؤدى الى تعويقة عن تحقيق أهـــدافه » .

ويحدد أنصار هذا الاتجاه « الأسلوب » الذى يتحول به المجتمع مـــن حالة التخلف ، الى وضع التنمية فى «الثورة» ويقصدون بها العملية التى يقوم بها المجتمع (ممثلا فى طبقة الاغلبية التى دائما ما تكون « محرومة » من حقوقها الأساسية) لتغيير الأوضـاع القائمه « بالقوة » . فالصراع هو السمة التى تميزها كما أنه ـــ فى ذات الوقت ـــ الدافع اليها ، ويشـترط بذلك أن يكون لدى أفراد هذه الطبقة وعى بأوضـاعهم ، وادراك لمصالحهم .

خامسا : عـــلم الاجتماع فى بلدان العـــالم الثالث ، وقضية التخلف والتنميـــة :

لم تخل دراسة فى التنمية ـــ أو تكاد ـــ من الحديث عن عوامل التخلف، ومسبباته . وايا كانت نوعية تلك العوامل فانها لاتخرج كثيرا عن مضمون الاتجاهات النظرية سالفة الذكر . ويعتمد كثير من محللى قضايا التنمية فى العالم الثالث على العوامل التى يرونها مسببة للتخلف ، فى أمدادهم بتصـور ـــ ولو مبدئى ـــ للآثار الناجمة عنه ، وبنماذج ـــ مقترحة ـــ للتخلص من هذه الحال . وكان التحيز فى ايراد بعض العوامل واضحا حيث عمدت بعض الكتابات الى محاولة « تعويق » المجتمعات المتخلفة عن بذل أية جهـــود للتنمية ، وذلك بحجة أن ابناء تلك المجتمعات « غـــير قادرين » بمكوناتهم الاقتصادية والاجتماعية ـــ الثقافية عن تحقيق ذلك ، الامر الذى يحتاجون معه الى من يقدم لهم العون والمساعدة . ومن هنا كانت الدعوة صريحة ـــ واضحة (فى ظل تحليل علمى يبدو ـــ لغـــير المدقق ـــ سليما) للتدخل فى شئون المجتمعات بحجة مساعدتها على تجاوز هذه الحال . ولكن الواقع يشهد بأن هذا التدخل يعمد الى تأكيدها ، وتكريسها ، وليس الى التخلص منها ، وتجاوزها .

وبينما خفت حدة ذلك التحيز ـــ بل قـــل التواطؤ ـــ ظهرت بعض الكتابات الأخـــرى التى ركزت عـــلى ضرورة الاهتمام بعامل وحيد تحقيقا للتنمية ، ومناهضة التخلف . وكان العامل الاقتصادى هو القاسم المشترك

دائما حيث دعت الدراسات المتوافره فى هذا المجال الى ان مشكلة تلك المجتمعات اقتصادية فى الأساس ، فلو امكننا التدخل ايجابيا فى الهياكل الاقتصادية للمجتمعات المتخلفة ، فان مشكلاتها سوف تحل جميعا (١٤) .

وهناك تصنيفات عديدة تبناها العلماء والباحثون فى قضية التنمية للعوامل المسببة للتخلف ويمكننا — مع الوفرة المتزايدة لتلك التصنيفات — أن نستخرج أهم العناصر المشتركة التى وردت فى معظمها ، وتتحدد فى ثلاثة رئيسية هى :

١ — عوامل **ذاتية** : ويركز بعض العلماء على هذه العوامل ، ويذهب الى القول بأن التخلف سمة داخلية تنبع اولا من الفرد ، ثم تنعكس ثانيا على البيئة المحيطة حتى تنتشر فى المجتمع فتصبح هى السمة الغالبة ويسرفون فى تحليلاتهم للدرجة التى يشابهون معها بين الاصابة بالمرض وحالة التخلف وهو ليس مرضا عاديا وانما مرض يورث ، ولا سبيل بالتالى الى الشفاء منه . واضح — بطبيعة الحال — أن اصحاب هذا الاتجاه هم افضل من هيأ للقوى الاستعمارية الطريق ، ومهده لفرض سيطرتها على كثير من المجتمعات وممارسة استغلالها . ولكنها لم تتوقف — حتى اليوم — عن تلك السيطرة ، وهذا الاستغلال ، هى فقط استبدلت أسلوبا بآخر ، وابتكرت وسائل مستحدثة بعد أن اكتشفت أن اساليبها ووسائلها قد صارت فجة ، عقيمة .

٢ — عوامل **بيئية** : خرج انصار هذا الاتجاه بتحليل مخالف ، حيث راوا أن البيئة المحيطة بابناء المجتمع هى السبب الرئيسى فى تخلفه بما تتضمنه من عوامل تؤدى الى استمرار هذه الحالة . وكانت العوامل الطبيعية — متمثلة فى الموقع الجغرافى ، والسطح ، والمناخ ... الخ — هى الاطار التقليدى الذى طالما اعتمد عليه البيئويون فى تبرير مظاهر التقدم ، واوضاع التخلف فى بلدان العالم ككل .

ولم يكن تخصيصهم لجهتى الشمال والغرب الجغرافيين كمناطق للتقدم ، واصرارهم بأن جهتى الجنوب ، والشرق هما المثلتان لمناطق التخلف فى العالم ، سوى اصدق تعبير عن ذلك .

وخرج بعضهم عن حدود هذه التفسيرات الطبيعية ، الى نطاق « الايكولوجيا » حيث زادوا بأن العيب لا يتمثل فقط فى البيئة التى لا تجود بخيراتها حيث قدر لها ذلك — وانما ايضا فى تلك العلاقة التبادلية القائمة بين

الانسان والبيئة . فهو بغير قادر ــ لظروف عديدة ــ على استغلالها رغم امكان ذلك ، الامر الذى يزيد من تخلفه لأسباب ناشئة عن سلبية العلاقة بينه وبين بيئته .

ولا يعدو هذا الاتجاه الا أن يكون تخفيفا للاتجاه الذاتى السابق ، حيث لايقصرون التخلف هنا على الانسان وحده (حتى لاتبدو الصورة قاتمة) وانما يدخلون معه عنصرا آخر يتمثل فى البيئة بشكل يعد تحديا لتلك المجتمعات حتى اذا فشلت جهودها فى التنمية ، يصير ذلك مبررا لنعتها بالتخلف .

٣ ــ عوامل **خارجية** : يستند مؤيدو فكرة العوامل الخارجية المسببة للتخلف الى الاستقراء التاريخى لمناطق التخلف فى العالم ، فضلا عن اعتمادهم على تحليل الاوضاع الحالية لها (١٥) . فقد انتهوا ــ **أولا** ــ الى دحض الأفكار السابقة على ذلك ، فاثبتوا أن التخلف ليس سمة ذاتية ، والا ماهو تبرير ذلك النشاط الذهنى الملحوظ الذى يصيب بعض هؤلاء « المتخلفين » عندما يتنقلون الى مجتمعات اخرى ؟

واذا قيل ــ اجابة على ذلك ــ اذن الاتجاه البيئوى صادق فى التفسير ، فان الرد البسيط على ذلك ، يتطور فى تساؤل آخر مؤداه :

وما هو تفسير ذلك النمو اللافت الذى يحدث فى « ذات البيئة » عندما ينتقل اليها أولئك الذين اتهموا الانسان تارة ، وشككوا فى بيئته تارة أخرى ؟

ومن هذا المنطلق بدأوا ــ **ثانيا** ــ فى بناء تصورهم حول امكانية وجود عوامل خارجة عنهم وعن بيئتهم تكون هى المسببة لظاهرة التخلف ومشكلاته . وأن هذه العوامل تتمثل فى موجات السيطرة المستمرة التى تمارسها بعض القوى العالمية ، وما ينجم عنها من نمو علاقات استغلال واضحة للانسان ، والبيئة على حد سواء .

ولايعنى ذلك أن المجتمع المتخلف ليس له دور فيما يبتلى ، وتأتيه دائما مصائبه ، وويلاته من خارجه دون أن يكون مسئولا عما يحدث ، وانما يشهد الواقع بأنه اذا لم تكن الظروف المجتمعية مهيأة لنشأة التخلف ، ونموه ، فان العوامل الخارجية تكون حينئذ ضعيفة التأثير ، حيث تواجه دائما مقاومة حيالها . ويلقى ذلك مسئولية كبرى تجاه المجتمعات المتخلفة

حيث أمامها الفرصة سانحة لنمو ذاتى لها ، اذا ما افاقت واستردت وعيها المفقـود .

ويقترب هذا التحليل كثيرا مع الواقع الذى تشهده المجتمعات والذى يمكن من خلاله استنباط العوامل التى أدت الى التمييز بين مجتمع متقـدم هنا وآخر متخلف هنـاك .

أما الآثار الناجمة عن التخلف فيمكننا ان نوجزهـا فى مجموعتين :

الاولى : **آثار فكرية ـ معنوية** لعل أوضحها : التأثير الثقافى الـذى يتمثل فى بدائية المحتوى الثقافى للمجتمع ، وانتشار الخرافات والأساطير ، وسيطرة الروح الاتكالية . كما أن هناك التأثير النفسى للتخلف ـ وهو متعاظم الأهمية ـ حيث تسعى من خلاله الدول المستعمرة المسيطرة الى ايهام الدول المتخلفة بأن قدراتها محدودة ، وأنها لن تستطيع تنميتها حتى وان أرادت ، الأمر الذى يزيدها ضعفا ووهنا ويهدم البقية الباقية من شخصيتها ، وكيانها .

الثانية : **آثار مادية** : وهى واضحة مرئية فى ذلك الخلل الذى يصيب الهيكل الاقتصادى ، والتدنى الشديد الذى تتعرض له مستويات المعيشة من : انخفاض مستوى التغذية ، وزيـادة الاصابة بالامراض ، وسـوء حالة السكن ... الخ ، الأمر الذى يؤدى الى تآكل المجتمع ، واهترائه من الداخـل .

سادسا : دراسـات التخلف والتنمية فى عـلم الاجتماع فى مصر : رؤية تقويمية :

لمـا كان علم الاجتماع أحـد الأقطاب الرئيسية التى تهتم بقضية التخلف والتنمية ، فان الدراسات المتمخضة عنه فى هـذا الشأن يعـول عليها كثيرا .

وطبيعى ان يتأثر علم الاجتماع ودراسـاته المختلفة بالأيديولوجيـة السائدة فى المجتمع ـ كما سبق التوضيح ـ ولذلك فان علم الاجتماع الذى نشأ فى أحضان الرأسمالية مثلا ، يعد بمثابة البوق الذى يروج لأفكار هذه الأيديولوجية ، هادفا الى اقناع الأمم والشعوب بها ، والتأثير على أبنائها .

وكان من نتيجة بعض هذه الدراسـات أن كرست مفهوم التخلف ودعمته ، وزادت هذه الشعوب تخلفا واحباطا ، كما ملأتها يأسا بالنسبة لأية جهود تبذل لاخراجها من هذا المأزق (١٦) .

واذا اردنا تتبع مسار دراسات التخلف والتنمية فى علم الاجتماع فى مصر منذ بدات — حتى قبل أن يكون واضحا تماما المقصود بهذين المصطلحين — لأمكننا تصنيفها الى مجموعات ثلاث :

المجموعة الأولى : دراسات مشتتة ، وتجزيئية :

وظهرت هذه المجموعة منذ نهاية الخمسينيات وحتى قرب نهاية السبعينيات . وكانت فى بدايتها لاتتناول مباشرة قضية التخلف والتنمية ، وانما تعالج موضوعا — أو اكثر — من موضوعاتها (مثل : التصنيع ، والتغير الاجتماعى ، والتحضر ... الخ) تسعى فى النهاية الى اثبات ماهو مثبت ، والتأكيد على كثير من المسلمات والبديهيات .

وكان معظم هذه الدراسات لايخرج عن كونه موضوعات سجلت للحصول على درجات علمية باقسام الاجتماع بالجامعات المصرية خلال تلك الفترة (١٧) .

واتسمت دراسات هذه المجموعة بالتسطح الشديد والاغراق فى تناول النظريات المغتربة عن واقعنا ومحاولة اختبارها والتحقق من صدقها (وهى مقدما غير صادقة فقد نشأت فى بيئة مختلفة تماما ، فضلا عن مجافاتها للموضوعية وتحيزها الكامل ؛ وانحرافها نحو بعض الأفكار التى تكرس فكرة التخلف) .

ولم تكن العلاقة بين مثل هذه الدراسات والتنمية سوى علاقة اسمية — شكلية فقط — وذلك لعدم وجود اطار عام يحدد موقع هذه الدراسات من القضية موضوع الدراسة من جانب ، ولغياب التنسيق بين مراكز البحوث والجامعات من جانب آخر ، الأمر الذى جعل هذه الجهود مشتتة — مبعثرة.

المجموعة الثانية : دراسات امبيريقية ليس لها توجيه فكرى معين :

وقد نشأت هذه المجموعة من الدراسات كرد فعل لدراسات المجموعة الأولى فهى لم تحرص على تقييد نفسها بنظرية قائمة أو فكرة مسبقة فتتحمس لها وتتعصب ، وتحاول اختبارها — فذلك ما رفضته مبدئيا — ذلك انها اعتبرت أن البيئة الواقعية لمجتمعنا كفيلة بأن تفرز من الموضوعات والمشكلات التى تستأهل الدراسة والبحث ، ما يغنيها عن البحث فى النظريات عن أفكار غريبة مستوردة ، غربية كانت أو غير ذلك .

وكان الهدف الواضح أمام هـذه الدراسات هو البحث عن حلول عملية لمشكلات واقعية ، وذلك اعتمادا على وضع مجموعة من الفروض الصحيحة القابلة للقياس . وتنتهى هذه الدراسات الى محاولـة تضمين تلك الحلول الواقعية فى سياسة تخطيطية ـ تنموية ، من خـلال نموذج تصورى تكون قد وصلت اليه . الا أن هذه الدراسات قد اسرفت الى حد كبير فى استخدام تكنيكات البحث المتقدمة ، وأغرقت فى التحليلات الاحصائية المعقدة للدرجة التى بعـدت بها فى كثير من الأحيان عن تحقيق الهـدف الرئيسى لهـا .

المجموعة الثالثة : دراسات شاملة ذات توجيه معين :

وهى دراسات اصولية رائدة تناولت دراسة ظاهرة التخلف والتنمية بفكر شمولى كلى يحاول سبر أغوار هذه الظاهرة بحثا عن مؤشراتهـا ، وعناصرها ، وعواملها ، وآثارها . ولم يكن هذا فقط للتعريف بها ، وانمـا جاء ذلك كمدخل يستخدمه بحاث آخرون فى معالجة كل قضية على حـدة ، اى انها لم تكن أكثر من اطار فكرى شامل يستند أساسا الى توجيه فكرى خاص .

وكان المدخـل لكل من هذه الدراسـات هـو المميز لبعضها عن الآخر . فكان مدخل معظمها مدخلا تقليديا حيث تولى معالجة قضية التنمية أولا ثم أردف بعد ذلك فى ذكر خصائص التخلف ومؤشراته وآثاره .. الخ ، بينما اهتم البعض الآخر بأن يكون المدخل الصحيح لمثل هذه القضية هـو التخلف حيث هو المدخل الطبيعى لدراسة قضايا التنمية (١٨) .

خاتمـــة : (الخطوات المستقبلة لدراسات التخلف والتنمية فى مصر) :

طبيعى أن يتطلب موضوع مثل : التخلف ، والتنمية مزيدا من البحوث والدراسات بحيث لا تكون قاصرة على مجال بعينه ـ مثلما لوحظ من تركيز على الجانب الاقتصادى ـ وانما تتجاوز ذلك الى تناول الظاهرة ككل فى البداية ـ فهى تمثل وحدة لاتنقسم عراها ـ ثم معالجة كل جانب على حده فى ضوء ذلك التوحد المفترض . ومخطىء من يتصور أن بعدا واحدا من أبعاد هذه الظاهرة كفيل باستجلاء صورة التخلف فى مجتمع ما . بل هـو قد يؤدى الى النقيض احيانا نتيجـة اهتمام المسئولين فى المجتمع بـذلك

الجانب ــ الذى عولج بالدراسة ــ الأمر الذى يتسبب فى اهمال بقية الجوانب التى قد تفوقه اهمية ، وتأثيرا .

ونحسب مصر فى مسيس الحاجة الى تلك الدراسات والبحوث التى تعالج ظاهرة التخلف بها من جميع النواحى والمجالات . وتحتاج فى البداية الى التسليم بمعاناة مجتمعنا من هذه الظاهرة ، وذلك دون احراج او خشية ، فأولى خطوات الاصلاح تتمثل فى الاعتراف بالحقائق ، ثم البدء بالتصدى لهـا ، ومواجهتها أما اذا أردنا التعرف على الخطـوات المستقبلية فى دراسات التخلف والتنمية فى مصر فان هناك بعض **المتطلبات الرئيسية** التى ينبغى أن تتواكب مع تلك الخطوات ، وتتلخص فيما يلى :

١ ــ أن تكون هناك استراتيجية خاصة بالبحث العلمى فى مصر . ففى غيبة مثل تلك الاستراتيجية (التى تضـع السياسات ، والقواعـد الشاملة للموضوعات الرئيسية التى تستأهل البحث وتستحق الدراسة ، فى فترة زمنية معينة « قبل غيرها ») يصير البحث العلمى وكأنه « ملهاة » غاب مؤلفها ، وتخلى عنها ممثلوها ، وانشغل مخرجها !

ونلحظ وضعا يقترب مـن ذلك الى حـد كبير ، فيما يتعلق بالبحث العلمى فى مصر . ويزداد هذا الوضع خطورة عندما تكون بالفعل مشكلات ملحة يعانى منها المجتمع وتتطلب بالتالى تدخلا سريعا وحاسما (مشكلتا : انخفاض متوسط الدخول ، وارتفاع معدل الأمية مثلا) . فينبغى والحالة هذه أن تكـون هناك « أولوية مطلقة » بالنسبة لاجـراء الدراسات التى تتعلق بظاهرة التخلف . وقد تجريها الدولة ممثلة فى وزاراتها وهيئاتهـا العامة ، أو الجامعات ومراكز البحوث العلمية ، أو الباحثين انفسهم ، أو كل تلك القطاعات والأفراد ، سواء تعلقت بالجوانب : الاقتصادية ، أو الاجتماعية ، او السياسية ، او الثقافية المكونة لها .

٢ ــ ضرورة تكوين فريق متكامل للبحث لدراسـة اية ظاهرة فى موضوع التخلف والتنمية . فلم يعـد الآن باحث فرد يستطيع أن يقـوم بدراسة كل الجوانب ــ المتكاملة والمتفاعلة ــ المكونة لأية ظاهرة . ويقوم ذلك الفريق اعتمادا على « الاتجاه متفاعل الاتساق » Multidisciplinary Approach ، بدراسـة حجم مسـاهمة كل جانب فى احـداث الظـاهرة ثم شكل التفاعل القائم بين كل الجوانب مجتمعة .

٣ ــ يتعين أن تسير مسألة دراسة خصوصية المجتمع المصرى من

الجـوانب : التاريخية ، والحضارية ، والاقتصـادية ، والاجتماعية ، والثقافية ، والنفسية ، مع التبنى الايديولوجى خطوة بخطوة بحيث يعدل دائما احدهما الآخر .

فقد وافقنا كثير من الدراسات المصرية ـ وغيرها ـ فى هذا المجال بمحـ ات عـديدة اكتنفها الاسراف فى التبنى الايديولوجى ، وتحصه ، وتمحيصه فى الوقت الذى تتفاعل فيه ظروف المجتمع الذى من أجله كان هذا التبنى ، اللهم الا اذا كان التشـدق بالتعبيرات ، والتعصب الأعمى لايديولوجية هنا أو هناك ، هو المقصد والهدف .

٤ ـ يستوجب أن تسعى دراسات التخلف والتنمية فى مصر الى المساهمة قدر ما تستطيع فى صياغة استراتيجية للدولة . وأن يزول الخطأ التقليدى الفادح الذى يزعم بأن مهمة علم الاجتماع ، ينبغى أن تتوقف عند الوصف .

ومن هنا ينبغى لعلم الاجتماع بعامة ، وبحوثه فى التخلف والتنميـة بخاصة ، أن يسهم فى السياسة الاجتماعية للدولة ، أو ما يسمى « بعلم اجتماع الفعـل » Sociology of Action

ملاحظات ، وهوامش

(١) محمود الكردى ، التخلف ومشكلات المجتمع المصرى ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٧٩ . راجـع صفحات المقدمة ، وبخاصة ص ١٥ .

(٢) لم تزد نسبة ما احتل من قارة أفريقيا حتى عام ١٨٧٦ عن ١٠ ٪ من مساحتها راجع في هـذا الشـأن :

— Cipolla, Carol ; Guns and sails : In "European Culture and Overseas Expansion", Harmondsworth, 1970.

(٣) لتأصيل هذه الفكرة راجع

— Lee, B. H. ; "Climate and Economic Development in the Tropics", Harper and Row, N. Y., 1975.

(٤) في هذه النقطة راجـع :

— Trewartha G. ; "The Less Developed Realm : A Geography of Its Population", John Wiely and Sons Inc., N. Y., 1972.

(٥) لا يخلو مرجع — أو يكاد — في اقتصاديات التخلف والتنمية ، من تناول مسـألة « العلاقات الدولية » وعلى سبيل المثال يمكن أن نشير على القارىء بالمرجع التالى :

— Jalée P., "The Third World in World Economy", Monthly Review Press, N. Y., 1969.

(٦) تتعرض الكتابات التى تتناول موضوع التنمية السياسية الى مسالة الايديولوجيا و علاقتها بالتنمية .. وفي ذلك أنظر :

— Dodc C. ; "Political Development", T. P., London, 1972.

(٧) لعل أبرز المحاولات المعاصرة التى جرت لتقسيم دول العالم من حيث التقدم والتخلف اعتمادا على معيار متوسط الدخل الفردى ؛ هى المحاولة التى قام بها « جولد ثورب » . ويمكن الاطلاع عليها في :

— Goldthorpe J. ; "The sociology of the third World : Disparaties and Involvement", Cambridge Univ. Press, London, 1950.

(٨) Feldman, A. ; "New Nations : The Problems of Change", Through : Beker, H. ; "Social Problems : A Modern Approach" John Wiely and Sons Inc., N. Y., -1966.

(٩) محمود الكردى ، المرجع السابق ، راجع ص ص ٤٢ — ٧٣ .

(١٠)

— Bendix R. ; "Nation - Building and Sitizenship : studies of our Changing Social Order" Doubleday Anchor Inc., N. Y., 1969.

(١١) يصير هذا المفهوم — وفق المعنى المشار اليه — قريبا جدا مما يطلق عليه في الكتابات المحدثة للتغير الاجتماعى بالتغريب (أى الاتجاه نحو الثقافة الغربية ، ويطلق عليها البعض لفظ التغريب) Westernization

(١٢)
— Foster - Carter, A. ; "Neo - Markist Approach to development and Underdevelopment" In : De Kadt E., and Williams G. (eds.), "Sociology and Development", Tavistock Publications, London, 1976.

(١٣)
— Frank, A. ; "The Development of Underdevelopment", Monthly Review, Vol. 18, No. 4, September 1969.

(١٤) لتأصيل هذه الفكرة راجع :

— Jalée P. ; "The Third World in World Economy", Monthly Review Press, N. Y., 1969.

— Gamer R. ; "The Developing Notions : A Comparative Perspective", Allyn and Bacon Inc., London, 1976. (١٥)

(١٦) انظر في هذا الشأن :

— Frank A. ; "Latin America : Underdevelopment or Revolution " ? Monthly Review Press, N. Y., 1969.

(١٧) ظهرت ما يمكن تسميته « بالمودات المقلية » في اقسام الاجتماع بمصر (وذلك شأن ما يحدث دائما بالبلدان المتخلفة) في الفترة المشار اليها .. ففى الخمسينيات مثلا وأوائل الستينيات كان الاهتمام مركزا على دراسات « الآثار الاجتماعية » لاى موضوع اجتماعى ، بينما شهد عقد الستينيات الامتداد في معالجة موضوع « التغير الاجتماعى » لدرجة انه اعتبر بداية طبيعية لاى موضوع بغض النظر عن مدى ارتباطه به . أما السبعينيات فكانت تختص بمسألة « التنمية الاجتماعية » ورغم قربها الشديد من موضوع التخلف والتنمية بالمفهوم الاجتماعى الا انها كانت تعالج كثيرا بمنأى عن الأفكار الرئيسية الخاصة بذلك .

(١٨) يمثل النموذج على ذلك في كتاب :
محمد الجوهرى ، علم الاجتماع وقضايا التنمية في العالم الثالث ، دار المعارف ، القاهرة ١٩٧٨ وطبعته الثانية (مقدمة في علم اجتماع التنمية) دار الكتاب للتوزيع ، القاهرة ١٩٧٩ .